الأمم المتحدة S/2024/199

مجلس الأمن

Distr.: General
29 February 2024
Arabic
Original: English

تقييم طرائق وعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

أنشأ مجلس الأمن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بموجب قراره 1966 (2010) لكي تواصل اختصاص كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، وحقوقهما والتزاماتهما، وتؤدي مهامهما الأساسية.

وفي تقرير التقييم هذا، قيّم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أهمية وفعالية واتساق النتائج التي تحققت نتيجة لاضطلاع الآلية بمهامها المتبقية بالتعاون مع الدول الأعضاء. وقد توخى التقييم تقديم أدلة مستقلة فيما يتعلق بنتائج المهام المتبقية ليُسترشد بها في الاستعراض المقبل للآلية من قبل مجلس الأمن في عام 2024 وفي ما تتخذه الإدارة من قرارات بشأن البرمجة والتنفيذ. وقد أُجريَ التقييم باستخدام المقابلات شبه المقننة، ودراسات الحالات الإفرادية، ودراسة استقصائية للجهات المعنية من الأطراف الثالثة، والملاحظة المباشرة، والاستعراضات المستندية، واستعراض المنشورات.

وكيفت الآلية مجموعة من الخدمات وزودت بها رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة لدعم هاتين الولايتين القضائيتين في إجراءاتهما الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير 2021 وآب/أغسطس 2023، قدمت الآلية المساعدة في أكثر من 400 من التحقيقات والإجراءات القضائية في 15 بلدا تتعلق بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة.

وبالإضافة إلى ذلك، عززت الآلية بشكل فعال التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية للوفاء بمسؤولياتها في مجال تعقب الهاربين، والإشراف على تنفيذ الأحكام، وتيسير الوصول إلى المعلومات من محفوظات الآلية. وكانت الصعوبات أكثر بروزا فيما يتعلق بنقل الأشخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم، مما أثر على التعاون بين الآلية والدول الأعضاء، وكذلك على التنسيق الداخلي فيما بين أجهزة الآلية.

190324 110324 24-03912 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية أربع توصيات هامة للآلية بأن تقوم بما يلي:

(أ) توضيح أدوار ومسؤوليات المسؤولين الرئيسين في الآلية فيما يتعلق بنقل الأشخاص المبُرَّئين والمفرَج عنهم؛

(ب) المضي في تعزيز الطرائق لتي تنتهجها الآلية في تعزيز الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة لإيجاد حلول طويلة الأجل لما تواجهه من صعوبات تتعلق بالتعاون مع الدول الأعضاء؛

(ج) تطبيق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستمدة من إغلاق المكتب الميداني في سراييفو، بما في ذلك فيما يتعلق بالإغلاق الوشيك للمكتب الميداني في كيغالي؛

(د) اتخاذ خطوات لاعتماد مزيد من التوجه المراعي لاحتياجات العملاء، بما يشمل تحسين الإحصاءات المتعلقة بأنشطة المساعدة والتماس التعليقات من طالبي المساعدة والمستفيدين من أنشطة بناء القدرات.

أولا - مقدمة

1 - الهدف العام المتوخى من هذا التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية هو القيام، بأكبر قدر ممكن من المنهجية والموضوعية، بتحديد أهمية وفعالية واتساق النتائج المحققة نتيجة لاضطلاع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بمهامها المتبقية بالتعاون مع الدول الأعضاء. وقد انبثق موضوع التقييم من عملية منهجية لتحديد النطاق[1]. وقد توخى التقييم تقديم أدلة مستقلة فيما يتعلق بنتائج المهام المتبقية ليُسترشد بها في الاستعراض المقبل للآلية من قبل مجلس الأمن في عام 2024 وفي ما تتخذه الإدارة من قرارات بشأن البرمجة والتنفيذ[2].

2 - ويمتثل التقييم لقواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة[3]. وكان قد قُيم في أحدث تقييم للآلية في عام 2022 تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييمين السابقين لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، اللذين أجريا في عامي 2018 و 2020 (انظر S/2020/236 و S/2022/148).

3 - والتُمست التعليقات من إدارة الآلية على مشروع التقرير وروعيت في التقرير النهائي. ويرد رد الآلية في مرفق هذه الوثيقة.

ثانيا - معلومات أساسية

ألف - الولاية والأدوار والجهات المعنية

4 - أنشأ مجلس الأمن الآلية بموجب قراره 1966 (2010) للقيام بالمهام المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتشمل هذه المهام تمتع الآلية بالاختصاص في الإجراءات المتعلقة بالجرائم الأساسية الموروثة عن المحكمتين ومجموعة من المهام المتبقية الأخرى.

5 - وتشمل المهام المتبقية الأخرى، على سبيل المثال لا الحصر، تعقب الهاربين الذين هم من أبرز القادة الذين يُشتبه في تحملهم المسؤولية العظمى عن الجرائم، واعتقالهم ومقاضاتهم؛ ورصد القضايا التي تحيلها المحكمتان إلى المحاكم الوطنية؛ وحماية الضحايا والشهود؛ والإشراف على تنفيذ الأحكام؛ وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية؛ وإدارة السجلات والمحفوظات.

6 - وخلال فترة التقييم، أُكمل في أيار/مايو 2023 النظر في آخر قضية جرائم أساسية تتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ثم صدر في أيلول/سبتمبر 2023 أمر بوقف الإجراءات إلى أجل غير مسمى في آخر قضية جرائم أساسية تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مما أدى إلى تركيز الآلية على إنجاز الأهداف المتبقية الصادر بها تكليف.

7 - وعملت الآلية بشكل وثيق مع مختلف الجهات المعنية في تنفيذ مهامها المتبقية، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وشملت تلك الدول الأعضاء رواندا وبلدان

(1) يرد تبيانها في الورقة الاستهلالية المقبلة للهيئة القضائية، المعنونة "Evaluation of the methods and work of the International Residual Mechanism for Criminal Tribunals", report No. IED-23-014.

(2) المرجع نفسه.

(3) فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، "قواعد ومعايير التقييم"، 2016.

يوغوسلافيا السابقة ودولا أخرى بوصفها دولا طالبة للمساعدة، ودولا شريكة في تعقب الهاربين، ودولا للإنفاذ ونقل الأشخاص، ودولا تتولى القضايا المحالة، والدولتين المضيفتين.

باء - الهيكل القيادي

8 - أُنشئت الآلية بفرعين، فرع في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة وفرع في لاهاي بمملكة هولندا، ويرأسها الرئيس وتتألف من ثلاثة أجهزة هي:

(أ) الدوائر، وتتألف من دائرة ابتدائية لكل فرع من الفرعين ودائرة استئناف مشتركة بينهما. وللآلية، وفقا للمادة 8 من نظامها الأساسي، قائمة من 25 قاضيا مستقلا، لا يكون أكثر من اثنين منهم من مواطني الدولة نفسها؛

(ب) مكتب المدعي العام، المشترك بين الفرعين، ويعمل كجهاز منفصل ومستقل. وهو يتولى مسؤولية التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991، وفي أقاليم رواندا والدول المجاورة في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 1994، وإقامة الدعاوى ضدهم؛

(ج) قلم المحكمة، المشترك بين الفرعين، ويقدم الخدمات الإدارية للآلية، بما فيها تلك المقدمة إلى الدوائر ومكتب المدعي العام.

جيم - الموارد

9 - تموَّل الآلية أساسا من الأنصبة المقررة. وتتلقى مساهمات خارجة عن الميزانية تكمل الموارد المقررة، وقد بلغت تلك المساهمات في عام 2023 نسبة 1,2 في المائة من الميزانية التشغيلية الإجمالية. ويعرض الشكل الأول اعتمادات الميزانية السنوية للفترة من عام 2020 إلى عام 2023. وبلغ إجمالي الاعتماد الموافق عليه للآلية في عام 2023 ما قدره 200 951 74 دولار، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. ويعكس ذلك نقصانا بنسبة 13,8 في المائة منذ عام 2020.

الشكل الأول

الموارد المالية للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، 2020-2023

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

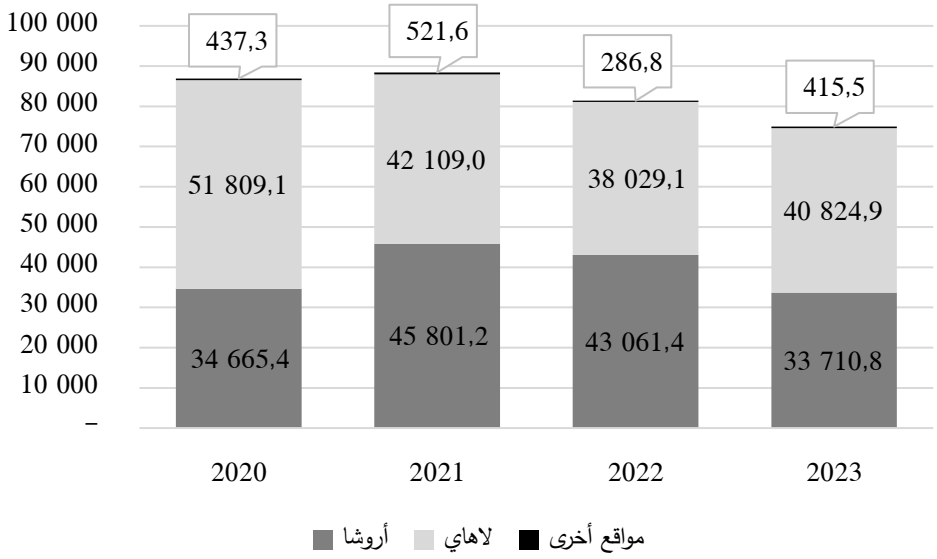

المصادر: S/2020/416 و S/2021/487 و S/2022/404 و S/2023/357.

10 - ويقدم الشكل الثاني لمحة عامة عن موارد الآلية من الموظفين في الفترة من عام 2020 إلى عام 2023. وعلى نحو ما هو مبيَّن، تتألف الموارد من الموظفين من وظائف مؤقتة ووظائف تُموَّل من المساعدة المؤقتة العامة. واتساقا مع الطابع المؤقت للآلية وبالنظر إلى مهامها المتبقية، تعتمد الآلية في المقام الأول على وظائف المساعدة المؤقتة العامة لتنفيذ ولايتها. وفي عام 2023، شكلت وظائف المساعدة المؤقتة العامة 62 في المائة من قوام موظفي الآلية. وبشكل عام، انخفضت الموارد من الموظفين بنسبة 32 في المائة من عام 2020 إلى عام 2023 تمشيا مع تقليص الآلية وتوحيد المهام[4].

(4) في ظل التخفيضات الإضافية في ملاك الموظفين المدرجة في الميزانية المعتمدة لعام 2024، ستبلغ تخفيضات ملاك الموظفين منذ عام 2020 نسبة 54 في المائة.

الشكل الثاني

توزيع موارد الآلية من الموظفين، 2020-2023

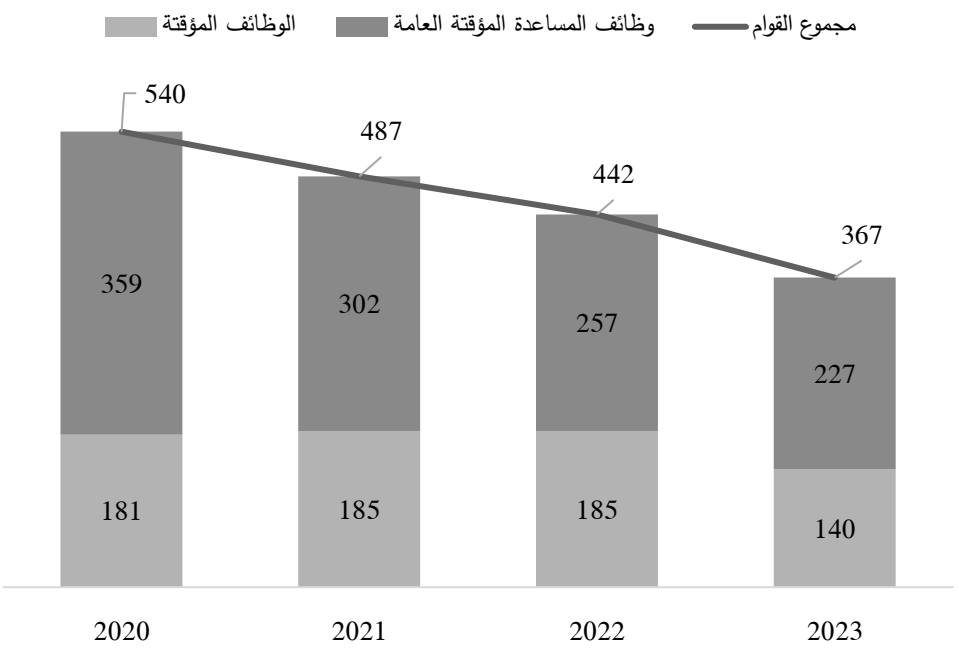

المصادر: S/2020/416 و S/2021/487 و S/2022/404 و S/2023/357.

ثالثا - النطاق والمنهجية

11 - شمل التقييم الفترة من كانون الثاني/يناير 2021 إلى كانون الأول/ديسمبر 2023، وركز على الأنشطة المتبقية للآلية فيما يتعلق بالتعاون مع الدول الأعضاء، وهي كما يلي:

(أ) تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية؛

(ب) حماية الضحايا والشهود؛

(ج) تعقب الهاربين؛

(د) الإشراف على تنفيذ الأحكام؛

(هـ) نقل الأشخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم؛

(و) التوعية وتيسير الوصول إلى المعلومات من المحفوظات.

12 - واتُّبع في التقييم نهج متعدد الطرائق يدمج المصادر النوعية والمصادر الكمية. وتم التحقق من صحة النتائج من خلال تثليث الأدلة المحصلة بالطرائق التالية:

(أ) المقابلات شبه المقننة: أُجري ما مجموعه 71 مقابلة، منها 29 مقابلة مع ممثلي الدول الأعضاء، و 22 مقابلة مع موظفين من فرعيْ الآلية، و 20 مقابلة مع الشركاء وغيرهم من الجهات المعنية بالآلية، بما في ذلك المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ورابطات الضحايا والشهود؛

(ب) تحليل دراسات الحالات الإفرادية للبلدان المتضررة، وهي رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة (البوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، وكرواتيا)، التي تواصلت الآلية معها بشكل مستمر بشأن نطاق التقييم؛

(ج) دراسة استقصائية للجهات المعنية من الأطراف الثالثة، بما في ذلك السلطات القضائية وسلطات الدول خارج رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة التي طلبت المساعدة من الآلية فيما يتعلق بالتحقيقات أو الإجراءات القضائية، علاوة على الجهات المعنية التي تعاونت مع الآلية لتنفيذ الأحكام الصادرة في حق الأشخاص المدانين، أي دول التنفيذ والشركاء فيه. وقدم 27 من أصل 46 جهة معنية شملتها الدراسة الاستقصائية (بمعدل استجابة هو 58,6 في المائة) تعليقات، إذ قدم 13 منها تعليقات على أنشطة المساعدة وقدم 17 منها تعليقات على الأنشطة المتصلة بتنفيذ الأحكام؛

(د) الملاحظة المباشرة من قبل المؤتمر الإقليمي السنوي للمدعين العامين بشأن التعاون فيما يتعلق بجرائم الحرب، الذي عقد في سراييفو في أيلول/سبتمبر 2023؛

(هـ) استعراضات مستندية للوثائق والبيانات الرئيسية ذات الصلة المطلوبة من الآلية، بما في ذلك السياسات، والإجراءات، والمبادئ التوجيهية، والولايات، والميزانية، والتقارير المرحلية، ومحاضر الاجتماعات الداخلية، والمذكرات الداخلية، والمراسلات الداخلية وغيرها من الوثائق الرسمية أو غير الرسمية؛

(و) استعراض المنشورات غير الرسمية من الوثائق والمعلومات المتاحة عن السياق الوطني والتقدم المحرز في الإجراءات المتعلقة بجرائم الحرب في رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك عدد الملاحقات القضائية والقضايا المتعلقة بجرائم الحرب، وعدد وأنواع الطلبات التي تلقتها الآلية وجهزتها، والطرق التي استخدمت بها شتى الولايات القضائية المساعدة المقدمة.

13 - واعترض التقييمَ القيودُ التالية:

(أ) نظرا لطبيعة الآلية كمؤسسة قضائية دولية، فإنها تنتج وتعالج معلومات سرية وحساسة تتعلق بأنشطتها القضائية وأنشطتها المتعلقة بالادعاء. وقد بذلت الآلية جهودا كبيرة لتيسير الوصول إلى المعلومات ذات الصلة وإلى الشركاء لأغراض التقييم، مع احترام وحماية سرية المواد والجهات المعنية التي تتعامل الآلية معها؛

(ب) لُقيت صعوبات فيما يتعلق بقياس أثر المساعدة التي تقدمها الآلية بشأن التحقيقات والإجراءات القضائية الوطنية باستخدام مؤشرات موضوعية، بالنظر إلى مجموعة الإجراءات القضائية، من التحقيقات حتى المحاكمات، وإمكانية أن يكون للآلية تأثير على القرارات في كل تلك المجموعة التي تسهم ككل في عملية العدالة؛

(ج) لم يكن تقييم التعاون بين طرفين أو أكثر أمرا بسيطا دائما، نظرا لأن الصعوبات التي تعترض التعاون يمكن أن تحدث لأسباب شتى، قد يكون بعضها خارج سيطرة الآلية.

14 - وبالنظر إلى هذه الصعوبات، ركز التقييم على النتائج المباشرة الست المدرجة أدناه وحدد الصعوبات الخارجة عن سيطرة الآلية، عند الاقتضاء:

(أ) تعقب الهاربين: إخضاع الهاربين المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام ضدهم للملاحقة القضائية أو اعتقالهم أو تأكيد وفاتهم؛

(ب) تقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية: تيسير التحقيقات والملاحقات القضائية والمحاكمات الوطنية للأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي في رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة وفقا للأصول القانونية الدولية ومعايير المحاكمة العادلة؛

(ج) حماية الضحايا والشهود: كفالة سلامة وأمن الضحايا والشهود المشمولين بالحماية؛

(د) تنفيذ الأحكام: تنفيذ الأحكام وفقا للمعايير الدولية؛

(هـ) نقل الأشخاص المبُرّئين والمفرَج عنهم: الوفاء بمسؤوليات الآلية تجاه الأشخاص المبُرّئين والمفرَج عنهم؛

(و) التوعية وتيسير الوصول إلى المعلومات من المحفوظات: تعزيز الشفافية والوصول إلى المعلومات التي تتوافر عليها الآلية.

رابعا - نتائج التقييم

ألف - الآلية استجابت لاحتياجات الدول الأعضاء وعدلت أنشطتها بفعالية لتقديم خدمة أفضل لتلك الدول

الآلية قدمت مجموعة من خدمات المساعدة للاستجابة لاحتياجات رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة

15 - شجعت استراتيجيتا الإنجاز (انظر S/2015/884 و S/2017/1001) للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على تولي الهيئات القضائية الوطنية زمام التحقيق في جرائم الحرب ومقاضاة مرتكبيها والبت في قضاياها. وكانت المحكمتان قد ركزتا أنشطتهما وجهودهما على المتهمين الذين يشغلون أعلى مناصب السلطة وأولئك الذين يُزعَم أنهم ارتكبوا أخطر الجرائم. ولم يكن إغلاق المحكمتين إنهاء للمساءلة بل بداية للانتقال إلى إناطة المسؤولية في المقام الأول عن إعمال واستكمال الإجراءات ضد المتهمين بالسلطات الوطنية، وذلك وفقا لمبدأ التكامل وتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لاستراتيجيتيْ الإنجاز للمحكمتين في إحالة لوائح الاتهام المؤكدة المتعلقة بالمتهمين الذين ليسوا من بين كبار القادة المشتبه في أنهم يتحملون المسؤولية العظمى عن الجرائم إلى الهيئات القضائية الوطنية لإجراء المحاكمات، التي ستكون الآلية مسؤولة عن رصدها[5]. وخلال فترة التقييم، مارست الآلية مهام الرصد فيما يتعلق بخمس من هذه الحالات (S/2021/487، الفقرات 143-148)، وكان من المتوقع أن تقوم بذلك فيما يتعلق بالهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين ألقي القبض عليهم بشكل متزامن.

(5) النظام الأساسي للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، الفقرة 5 من المادة 6 (قرار مجلس الأمن 1966 (2010)).

16 - وهناك عدد كبير من القضايا المتراكمة التي يتعين تجهيزها في بلدان يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا، وهو ما يبين صعوبات النظر في جرائم الحرب. وفي حين أُحرز تقدم في مساءلة الأفراد عن الجرائم المرتكبة في رواندا وفي بلدان يوغوسلافيا السابقة، استمرت الصعوبات التي تعترض النظر في ما تبقى من هذه القضايا. وقد أصدرت رواندا أكثر من 100 1 لائحة اتهام لأفراد يعتقد أنهم يقيمون خارج رواندا. وفي بلدان يوغوسلافيا السابقة، أشارت البيانات المتاحة من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني التي رصدت الإجراءات المتعلقة بجرائم الحرب إلى أكثر من 300 قضية جرائم حرب جارية (بعد إصدار لوائح الاتهام) في نهاية عام 2022 في بلدان البوسنة والهرسك[6] وكرواتيا[7] وصربيا[8] والجبل الأسود[9]، مع وجود العديد من القضايا الأخرى في مرحلة ما قبل التحقيق أو مرحلة التحقيق.

17 - ونفذت الآلية مجموعة من الأنشطة لتلبية احتياجات رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة. وكُلفت الآلية بدعم السلطات الوطنية في التحقيق في جرائم الحرب ومقاضاة مرتكبيها. وشمل ذلك الاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من السلطات الوطنية وفقا للمادة 28 من النظام الأساسي للآلية، وكذلك وفقا للقاعدتين 86 و 87 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، اللتين تحددان على التوالي الإجراءات الواجب اتباعها لتغيير تدابير الحماية المتعلقة بالضحايا أو الشهود، وتلك الواجب اتباعها عند طلب مساعدة الآلية في الحصول على إفادة من الإفادات. وتشارك الأجهزة الثلاثة جميعها في تقديم هذه المساعدة إلى السلطات الوطنية.

18 - وقدمت الدول الأعضاء التي أجريت معها مقابلات تعليقات إيجابية بشأن دور الآلية في دعم الإجراءات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب، حيث أشارت إلى المساهمات العملية للآلية من خلال تبادل الأدلة التي لا تكون متاحة للجهات القضائية الوطنية لولا ذلك، علاوة على إتاحة الخبرة في إجراء الملاحقة القضائية في القضايا المعقدة. وأشارت مصادر متعددة إلى أن التعاون الإقليمي في بلدان يوغوسلافيا السابقة لم يسفر عن الأثر المتوخى فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، بالنظر إلى أن جزءا كبيرا من المشتبه فيهم الذين صدرت في حقهم لوائح اتهام لم يكونوا متاحين للمحاكمة في نظم المحاكم الوطنية، وكثيرا ما عُزي ذلك إلى وجودهم في بلد آخر لا يمكن تسليمهم منه. وفي حالات أخرى، لم يتسن المضي قدما في المحاكمات بسبب زيادة تسييس القضايا في السنوات الأخيرة، مثل إنكار جرائم الحرب وتمجيد المشتبه فيهم وتمجيد المدانين الذين أتموا مدد عقوباتهم[10]. وأبرزت الدول الأعضاء والشركاء الذين أجريت معهم مقابلات العبء السياسي الذي تتحمله الآلية، بالنظر إلى ولايتها بموجب الفصل السابع فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام،

(6) منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، "War crimes case processing in Bosnia and Herzegovina (2004–2022)", fact sheet, 2023.

(7) Document, "Report on the monitoring of war crimes trials for 2022", 2023 (باللغة الكرواتية).

(8) Marina Kljaić, *Report on War Crimes Trials in Serbia During 2022* (Belgrade, Humanitarian Law Centre Foundation, 2023).

(9) Human Rights Action, "Implementation of the war crimes investigation strategy of the State Prosecutor's Office of Montenegro 2021–2022", 2023.

(10) منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، *A Race Against Time: Successes and Challenges in the Implementation of the National War Crimes Processing Strategy of Bosnia and Herzegovina* (Sarajevo, 2022)؛ والملاحظات المنبثقة عن المؤتمر الإقليمي للمدعين العامين بشأن التعاون في مجال جرائم الحرب، 18 و 19 أيلول/سبتمبر 2023؛ و S/2023/357؛ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، "War crimes proceedings in Serbia (2020–2021), summary of the OSCE mission to Serbia's monitoring results", June 2022.

وفقا لميثاق الأمم المتحدة، في معالجة حالات عدم التعاون هذه على أعلى المستويات الحكومية. وقام مكتب المدعي العام، بالتعاون مع شركاء مثل الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدور نشط في تيسير التعاون الإقليمي، بما في ذلك الدعوة إلى التعاون، وطلبات تبادل المساعدة القضائية على الصعيد الدولي، وإحالة القضايا فيما بين الولايات القضائية، حيثما انطبق ذلك.

الآلية استجابت للسياقات المتغيرة في ما نفذته من أنشطة المساعدة والتعقب

19 - بذلت الآلية جهودا لتحديد أولويات دعمها للهيئات القضائية الوطنية. وعلى الرغم من اضطرارها إلى تقليص حجمها على مدى عدة سنوات بالتوازي مع تناقص الأنشطة القضائية الأساسية، سجل مكتب المدعي العام زيادة كبيرة في طلبات المساعدة مقارنة بالمحكمتين (S/2022/866، المرفق الثاني، الفقرة 100). ولم تسفر هذه الزيادة في عدد الطلبات، التي كانت مدفوعة بضرورة إجراء الهيئات القضائية الوطنية تحقيقات وإجراءات قضائية تتعلق بجرائم الحرب، عن زيادة مقابلة في الموارد. وعلى هذا النحو، عالج مكتب المدعي العام الطلبات في حدود الموارد المتاحة، مما أدى إلى تراكم فيها بلغ أعلى مستوياته في أيار/مايو 2022، حيث سُجل 352 طلبا لم يتم الرد عليها قبل الموعد النهائي المحدد، وهو ستة أشهر (المرجع نفسه). وللحد من أثر الأعمال المتراكمة على معالجة جرائم الحرب في الهيئات القضائية الوطنية، عمل مكتب المدعي العام بفعالية مع مقدمي الطلبات لتجنب التأخير في القضايا الوطنية، وذلك بإعطاء الأولوية للطلبات المستعجلة. وعلاوة على ذلك، استخدم فرع أروشا التابع لمكتب المدعي العام برنامجا حاسوبيا لتبادل الملفات بغية التعجيل بنقل الوثائق.

20 - ولزيادة تيسير الوصول إلى المعلومات ذات الصلة، أتاح مكتب المدعي العام للسلطات القضائية وسلطات الدول في يوغوسلافيا السابقة إمكانية الوصول المباشر إلى مجموعة الأدلة المحصلة إلى جانب ما يرتبط بها من الدورات التدريبية في مجال استخدام الأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ مكتب المدعي العام خطوات للعمل بشكل استباقي مع البلدان لتلبية احتياجاتها. وشمل ذلك تقديم المساعدة المباشرة في القضايا في شكل خبرة ومشورة للتحقيقات والمحاكمات الوطنية، علاوة على إعداد وتسليم ملفات الأدلة المتعلقة بقضايا جرائم الحرب المحتملة التي انبثقت عن المحاكمات التي أجرتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية[11]. وقد أعطى هذان النشاطان الأولوية لدعم قضايا الجرائم الجنسية والجنسانية.

21 - واستخدمت مجموعة الأدلة المحصلة التي يحوزها مكتب المدعي العام أيضا لدعم عمل المنظمات الدولية، ولا سيما اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعمل الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء العام المتخصص في كوسوفو. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018، وقع مكتب المدعي العام مذكرة تفاهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر تخولها الوصول إلى مجموعة الأدلة المحصلة التي يحوزها المكتب للمساعدة في توضيح مآل وأماكن وجود الأشخاص المفقودين فيما يتعلق بالنزاعات في بلدان يوغوسلافيا السابقة. ومن المتوقع أن تدعم الآلية مشروع اللجنة الدولية للصليب الأحمر حتى عام 2024. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت الآلية أيضا مكتب الادعاء العام المتخصص بتيسير الوصول إلى المعلومات والسجلات من المجموعة الكبيرة من الأدلة المحصلة التي تحوزها الآلية وبمعالجة الطلبات المقدمة من مكتب الادعاء العام المتخصص بموجب القاعدة 86.

(11) الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، – "War crimes accountability" (IPA/2020/420-784) Annex I: Description of action.

22 - وفيما يتعلق برواندا، أدخلت تغييرات على فريق التعقب التابع لمكتب المدعي العام تصديا لتباطؤ إحراز التقدم مقارنة بالسنوات السابقة. وفي بداية عام 2021، كان ستة من الهاربين المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم لا يزالون طلقاء. ولذلك، عين المدعي العام رؤساء مشاركين جدد لفريق التعقب. وعُيِّن موظفون إضافيون من ذوي المهارات المناسبة في مجال التحقيقات المعقّدة والأدوات التحليلية المتطورة لضمان توافر الفريق على مجموعة المهارات الملائمة لاحتياجاته في مجال التحقيقات. وحُدثت أيضا المنهجيات لوضع خطط التحقيقات متعددة المصادر، حسبما جاء في الوثائق الداخلية. وأعربت السلطات الرواندية عن اهتمامها بتلقي تدريب من الآلية فيما يتعلق بتقنيات ومنهجيات التعقب للمساعدة في أنشطة تلك السلطات في هذا المجال.

باء - أنشطة المساعدة لقيت قبولا حسنا وأسهمت في التحقيقات والإجراءات القضائية في مختلف الولايات القضائية

الآلية استجابت لطلبات عديدة من الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، التي قدمت تعليقات إيجابية عما تلقته من مساعدة

23 - تلقت الآلية عددا كبيرا من طلبات المساعدة واستجابت لها. وتلقى مكتب المدعي العام طلبات مساعدة مقدمة من السلطات القضائية وسلطات الدول التي تتولى التحقيق في جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو جريمة الإبادة الجماعية ومقاضاة مرتكبيها، فاستجاب لتلك الطلبات، كما قدم معلومات جمعها المدعيان العامان للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا و/أو الآلية. وفي بلدان يوغوسلافيا السابقة، كانت قد وُقعت من قبل مذكرات تفاهم للمساعدة الوطنية بين مكتب المدعي العام وثمانية كيانات، تشمل ولايات قضائية في البوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا[12]. وجهز قلم المحكمة طلبات الحصول على نسخ مصدقة من وثائق وبيانات المحكمة ذات الصبغة العامة أو على الإفادات المدلى بها من قبل المحتجزين و/أو المتهمين في حالة سراح مؤقت و/أو الأشخاص المدانين. وبالإضافة إلى ذلك، بتت الدوائر، بدعم من وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم، في الطلبات المقدمة بموجب القاعدة 86 المتعلقة بتحديد أو تأكيد أو تغيير تدابير الحماية للمجني عليهم أو الشهود، وطلبات الحصول على السجلات القضائية المشمولة بالسرية. ويقدم الجدول أدناه نظرة عامة على طلبات المساعدة التي تمت معالجتها منذ كانون الثاني/يناير 2021، بما يشمل كلا الفرعين وأنواع الطلبات الثلاثة المتمايزة.

عدد طلبات المساعدة التي تمت معالجتها منذ كانون الثاني/يناير 2021

	أروشا	*لاهاي*	*المجموع*
طلبات المساعدة الموجهة إلى مكتب المدعي العام حتى 26 نيسان/أبريل 2023[(أ)]	–	–	696
طلبات المساعدة العامة الموجهة إلى قلم المحكمة حتى 31 آب/أغسطس 2023	5	70	75
الطلبات المتصلة بالمادة 86 حتى 24 آب/أغسطس 2023	6	70	76

المصدر: البيانات الداخلية الخاصة بالآلية.

(أ) تشمل طلبات المساعدة الموجهة إلى مكتب المدعي العام الطلبات المقدمة من منظمات دولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهي غير مصنَّفة حسب الفرع بسبب عدم الاتساق في مجموعات ومصادر البيانات المقدمة من مكتب المدعي العام.

(12) كانت هناك خمس مذكرات تفاهم موقعة مع ولايات قضائية مختلفة في البوسنة والهرسك.

24 - وقدمت الجهات المعنية تعليقات إيجابية بشأن ما تلقته من مساعدة من الآلية. وأثنى ممثلو الدول الأعضاء والشركاء والجهات المعنية الذين أجريت معهم مقابلات ثناء صريحا على الآلية لما قدمته من دعم واسع النطاق وعالي الجودة وفي أوانه. وأثنوا تحديدا على الطابع العملي لاستخدام نظام الإفصاح الإلكتروني الخاص بمكتب المدعي العام وعلى إلمام الآلية بالنظم القانونية الوطنية وتقديم الخدمات باللغات الإقليمية. وهو ما كرر الإعراب عنه المجيبون على الدراسة الاستقصائية للجهات المعنية من الأطراف الثالثة، الذين وافقوا جميعهم أو وافقوا بشدة على أن استجابات الآلية لطلبات المساعدة كانت حسنة التوقيت وشاملة، على النحو المبين في الشكل الثالث.

الشكل الثالث

آراء الجهات المعنية من الأطراف الثالثة بشأن استجابات الآلية لطلبات المساعدة

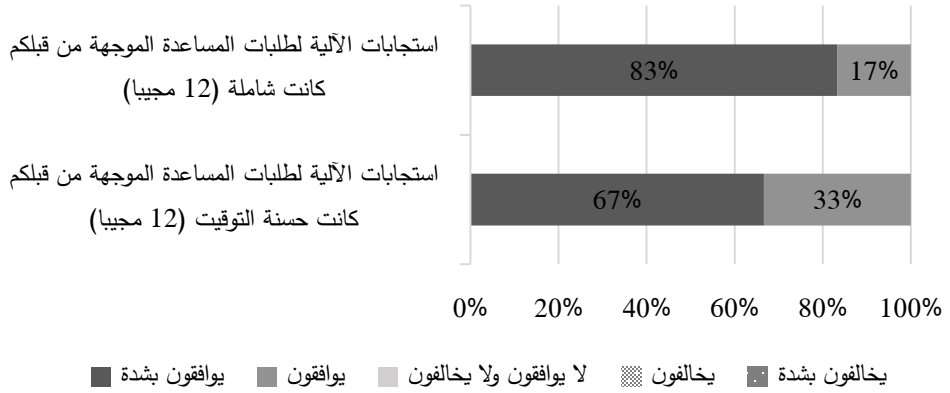

المصدر: الدراسة الاستقصائية للجهات المعنية من الأطراف الثالثة.

25 - وتلقت أنشطة تنمية القدرات التي اضطلعت بها الآلية تعليقات إيجابية. وقد أنجزت هذه البرامج في حدود الموارد المتاحة أو من خلال التمويل من الجهات المانحة. وفي أيلول/سبتمبر 2023، استضاف رئيس الآلية، في سراييفو، مائدة مستديرة للقضاة والموظفين القانونيين في محكمة البوسنة والهرسك ناقشت الصعوبات التي يواجهها القضاء الوطني وتبادلت أفضل الممارسات التي أرستها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. وأعقب هذه المبادرة حلقة عمل عقدها قسم الدعم القانوني للدوائر في سراييفو في كانون الأول/ديسمبر 2023، لتعريف الموظفين القانونيين في محكمة البوسنة والهرسك بقاعدة بيانات السوابق القضائية للآلية[13] وتبادل أفضل الممارسات في تقديم الدعم القانوني للقضاة. وأتاح قلم المحكمة التدريب و/أو تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بدعم الشهود وحمايتهم (مع السلطات القضائية وسلطات الدول في بلدان يوغوسلافيا السابقة ودول ثالثة)؛ وحفظ المحفوظات والسجلات القضائية وإدارتها والبحث فيها وإتاحة الوصول إليها (مع مختلف السلطات القضائية وسلطات الدول)؛ وإدارة شؤون الاحتجاز وفقا للمعايير الدولية (مع ضباط السجون التنزانيين وغيرهم من أجهزة إنفاذ القانون). وفي الفترة بين

(13) أتاحت قاعدة بيانات السوابق القضائية للممارسين القانونيين والباحثين إمكانية الوصول المباشر إلى أكثر من 500 2 مقتطف وما يقابلها من نصوص كاملة للأحكام والقرارات الرئيسية الصادرة عن دوائر الاستئناف التابعة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية.

كانون الثاني/يناير 2021 وتشـــرين الثاني/نوفمبر 2023، نفذ مكتب المدعي العام 16 دورة تدريبية غطت أربعة مواضـيع متمايزة، وشـارك فيها ما يقرب من 250 مشـاركا؛ وشـملت خمس من هذه الدورات التدريبية رواندا وبلدان يوغوسـلافيا السـابقة، على النحو المبين في الشـكل الرابع. ووصـف ممثلو الدول الأعضـاء الدورات التدريبية لأعضـاء النيابة العامة بأنها ذات صـلة ومفيدة ومُرضـية، وأنها تسـهم في تجهيز العديد من القضايا في المحاكم الأدنى درجة. وأكدت الدول الأعضاء وموظفو الآلية على السواء فعالية استفادة الولايات القضائية الوطنية من القضايا الملموسة التي نظرت فيها المحكمتان والآلية، مشيرين إلى أنها مساهمة فريدة من نوعها للآلية مقارنة بمقدمي خدمات بناء القدرات الآخرين في المنطقة. غير أن الآلية لم تجمع التعليقات على مبادرات تنمية القدرات جمعا متسقا.

الشكل الرابع

لمحة عامة عن جهود بناء القدرات التي بذلها مكتب المدعي العام

خمس دورات تدريبية تتعلق باستخدام نظام الإفصاح الإلكتروني الخاص بمكتب المدعي العام

- المشاركون: السلطات القضائية وسلطات الدول في البوسنة والهرسك وفي دول ثالثة

ثلاث دورات تدريبية تتعلق بالمساعدة المقدمة من مكتب المدعي العام إلى الهيئات القضائية الوطنية

- المشاركون: السلطات القضائية وسلطات الدول في دول ثالثة

سبع دورات تدريبية تتعلق بمفاهيم أساسية في القانون الجنائي الدولي وبالملاحقة القضائية فيما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع

- المشاركون: السلطات القضائية وسلطات الدول في رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة؛ السلطات القضائية وسلطات الدول في دول ثالثة

دورة تدريبية واحدة تتعلق بإدارة القضايا والاتفاق التفاوضي لتخفيف العقوبة

- المشاركون: السلطات القضائية وسلطات الدول في رواندا

أنشـطة المسـاعدة التي اضـطلعت بها الآلية دعمت بفعالية التحقيقات والإجراءات القضـائية في طائفة من الولايات القضائية

26 - استجابةً لطلبات المساعدة، قدمت الآلية الدعم لأكثر من 200 تحقيق أو إجراء قضائي خلال فترة التقييم. وتشـير البيانات المتعلقة بطلبات المسـاعدة المقدمة من الدوائر ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة إلى دعم ما لا يقل عن 244 تحقيقا وإجراء قضـائيا في ولايات قضـائية مختلفة[14]. وعلى النحو المبين في الشـكل الخامس، فقد قدم فرع لاهاي الدعم لغالبية التحقيقات والإجراءات القضـائية المتعلقة بيوغوسـلافيا السابقة. وبالمقارنة، قدم فرع أروشا الدعم لعدد أقل نسبيا من الإجراءات المتعلقة عموما بالجرائم المرتكبة في

(14) يشمل هذا الرقم طلبات المساعدة التي توافر لها رقم قضية فريد أو رقم مرجعي فريد، ومن المرجح أن يكون دون العدد الفعلي للدعم المقدم من الآلية، لأن هذه المعلومات لم تكن متاحة فيما يتعلق بنسبة كبيرة من طلبات المساعدة الموجهة إلى الآلية. ولا يشمل الرقم أيضا الدعم الذي قدمه مكتب المدعي العام إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على النحو المبين في الفقرة 21 من هذا التقرير.

رواندا. ويعزى ذلك، جزئيا، إلى العدد الكبير من لوائح الاتهام المفتوحة لأشـــخاص لا يعرف مكان وجودهم ولكن يشتبه في أنهم يعيشون خارج رواندا.

الشكل الخامس

عدد التحقيقات أو الإجراءات القضائية المستفيدة من الدعم

المصدر: البيانات الداخلية الخاصة بالآلية.

27 - وقدم ممثلو الدول الأعضـاء والجهات المعنية الذين أجريت معهم مقابلات في المناطق المتضـررة تعليقات إيجابية بشـــأن دعم الآلية للإجراءات الوطنية. وأثنوا تحديدا على مســـاهمات الآلية في توفير أدلة حاسمة وتنقيح استراتيجيات معالجة جرائم الحرب، مما أفضى إلى إصدار لوائح اتهام أفضل نوعية وتحسين إدارة عبء القضـــايا، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق العدالة الانتقالية. وفي حالة بعينها، ثبت أن كرّاسـة قدمها مكتب المدعي العام شكلت دليلا حاسـما في قضـية معينة، مما أدى أيضـا إلى فتح مزيد من القضـــايا على مســـتوى أعلى. وجدير بالذكر أن مكتب المدعي العام كان يحوز بيانات عن الهيكل القيادي للجناة، مما ســـاعد في تحديد مســـؤولية القادة بما يتجاوز حالات مســـؤولية الأفراد، مما يؤكد الدور المميز للمســـاعدة التي تقدمها الآلية. وبالإضـــافة إلى ذلك، وافق 82 في المائة من المجيبين على الدراســـة الاستقصـائية للجهات المعنية من الأطراف الثالثة بشـدة أو وافقوا على أن المسـاعدة المتلقاة قد أسـهمت في تيسير التحقيقات والإجراءات القضائية في ولاياتهم القضائية (انظر الشكل السادس).

الشكل السادس

آراء الجهات المعنية من الأطراف الثالثة بشأن مساهمات الآلية في الجهود الوطنية الرامية إلى إجراء التحقيق في جرائم الحرب الوطنية ومقاضاة مرتكبيها والبت فيها

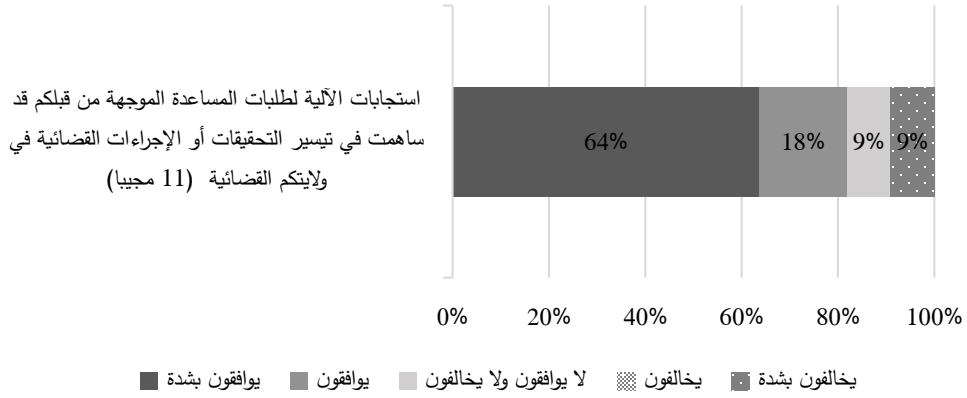

المصدر: الدراسة الاستقصائية للجهات المعنية من الأطراف الثالثة.

28 - وأعربت الجهات المعنية عن آراء متباينة بشأن الأثر الناتج عن إغلاق المكتب الميداني في سراييفو. ففي 1 نيسان/أبريل 2023، أوقف المكتب الميداني في سراييفو عملياته تحسبا للانتهاء الوشيك من المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف التي تجريها الآلية في لاهاي. وعلى الرغم من أن نظراء مكتب المدعي العام في المنطقة أشاروا إلى أن الإغلاق لم يؤثر تأثيرا كبيرا على قدرتهم على طلب الدعم وتلقيه، فقد أثيرت شواغل بشأن تجهيز الطلبات المقدمة بموجب القاعدة 86، التي قام المكتب الميداني في سراييفو بدور رئيسي فيها فيما يتعلق بتلقي السجلات المشمولة بالسرية والتعجيل بإحالتها. وقبل الإغلاق، كانت وحدة السجلات القضائية ترسل السجلات والمعلومات إلى المكتب الميداني في سراييفو لتسليمها شخصيا إلى المستفيدين المقصودين. ومنذ الإغلاق، اعتمدت وحدة السجلات القضائية على خدمات البريد السريع أو البريد المسجل لنقل المواد ذات الصلة مباشرةً، وذلك وفقا لما جاء في المراسلات الداخلية للآلية. وأشارت السلطات القضائية وسلطات الدولة في بلد واحد في المنطقة إلى أن الإغلاق تسبب في تأخير تجهيز الطلبات المقدمة بموجب المادة 86 وأثر سلبا على الأنشطة المحلية لتلك السلطات. وبالمثل، حُددت بعض الشواغل فيما يتعلق بالإغلاق الوشيك لمكتب كيغالي الميداني، ولكن لا يزال يتعين وضع خطط واضحة أو ترتيبات مفصلة أو إبلاغ الجهات المعنية بها. ويتعلق أحد هذه الشواغل باستمرار توفير الخدمات الطبية والنفسية - الاجتماعية للضحايا والشهود الذين أدلوا بشهاداتهم في سياق قضايا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية. ولا يتوقع أن تنظر الآلية في محاكمات أساسية أخرى، لكن شهادة هؤلاء الشهود والضحايا قد تكون مطلوبة من أجل إجراءات جرائم الحرب الجارية في رواندا، والتي كان من المتوقع أن تستمر في المستقبل المنظور، مما يحتم على الآلية أن تستكشف طرائق بديلة لمواصلة تقديم الخدمات إلى الأشخاص المتضررين.

جيم - الآلية تعاونت تعاونا فعالا مع الدول الأعضاء لكي تنجز إلى حد كبير مهامها المتبقية

التعاون مع الدول الأعضاء أسهم في النجاح في إنجاز المهام المتبقية المتعددة

29 - في الفترة بين كانون الثاني/يناير 2021 وتشرين الثاني/نوفمبر 2023، تأكد مكتب المدعي العام من اعتقال أو وفاة أربعة من الهاربين الستة المتبقين الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام، مما يدل على فعالية وظيفة التعقب التي يضطلع بها المكتب. فبالإضافة إلى اعتقال فيليسيان كابوغا في 16 أيار/مايو 2020 وتأكيد وفاة أوغستين بيزيمانا في 22 أيار/مايو 2020، مثل الأمر قدرا مرتفعا نسبيا من النجاح الذي حققه مكتب المدعي العام مقارنة بالفترات السابقة[15]. وقد تحقق هذا النجاح بفضل الإصلاحات التي نفذها مكتب المدعي العام وبفضل الاعتراف بالحاجة الماسة إلى التعاون الدبلوماسي وإقامة الشراكات مع الدول الأعضاء المعنية. ومن الأمثلة على ذلك فريق التحقيق المشترك الذي أنشئ في نيسان/أبريل 2022 بين الآلية ومختلف وكالات إنفاذ القانون في جنوب أفريقيا لإجراء التحقيقات وأنشطة جمع المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بتعقب فولجانس كايشيما، الذي كان يشتبه في أنه يقيم في البلد. وعلاوة على ذلك، اشتركت الآلية مع طائفة واسعة من الوكالات الرواندية في أنشطة التعقب التي تضطلع بها من أجل جمع المعلومات والاستخبارات عن الأشخاص مثار الاهتمام ذوي الصلة، وذلك بالتنسيق مع المدعي العام لرواندا. وأكدت الجهات المعنية التي أجريت معها مقابلات من كل من رواندا وجنوب أفريقيا أهمية هذا النهج التعاوني لنجاح الأنشطة في السنوات الأخيرة. وقد كرر الإعراب عن ذلك أيضا موظفو الآلية العاملون فيما يتعلق بأنشطة التعقب.

30 - واضطُلع بفعالية بالمهمة الطويلة الأجل المتمثلة في الإشراف على تنفيذ الأحكام الصادرة في حق الأشخاص الذين أدانتهم الآلية والمحكمتان، وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ضمت قائمة الأشخاص المدانين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الذين كانوا تحت مسؤولية الآلية 50 فردا، يقضي 42 منهم مدد عقوباتهم في 10 دول تنفيذ في أوروبا ودولتيْ تنفيذ في أفريقيا[16]. وشمل الدور الإشرافي للآلية الاتصال بالدول المعنية بتنفيذ الأحكام واللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة والرد على أي مسائل وُجه انتباه الآلية إليها. ووافق المجيبون على الدراسة الاستقصائية للجهات المعنية من الأطراف الثالثة بشدة أو وافقوا على أن الآلية استجابت لاحتياجات كياناتهم دعما لتنفيذ الأحكام، وأن الاتصالات ذات الصلة مع الآلية كانت مُرضية (انظر الشكل السابع). وكان من بين المجيبين 6 من دول التنفيذ العشر في أوروبا إلى جانب 3 دول أفريقية[17]، بالإضافة إلى نظرائهم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين تعاونوا تعاونا وثيقا مع الآلية بشأن مسائل المشتريات والتمويل المتصلة بالتنفيذ في الدول الأفريقية. وأكد موظفو الآلية نتائج هذه الدراسة الاستقصائية، وأثنوا على التعاون مع الدول الأعضاء في تنفيذ الأحكام.

(15) مقارنة بذلك، لم يُحدد في الفترة بين عامي 2016 و 2019 لم يتم التأكد من اعتقال أو وفاة أي من الهاربين الثمانية المتبقين في ذلك الوقت.

(16) الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، "Draft framework of operations to complete functions", 2023.

(17) في كانون الثاني/يناير 2021، كان 50 فردا يقضون مدد عقوبات في 10 دول تنفيذ في أوروبا و 3 دول تنفيذ في إفريقيا. وقد توفي آخر شخص مدان في إحدى الدول في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

الشكل السابع

آراء الجهات المعنية من الأطراف الثالثة بشأن استجابة الآلية فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام

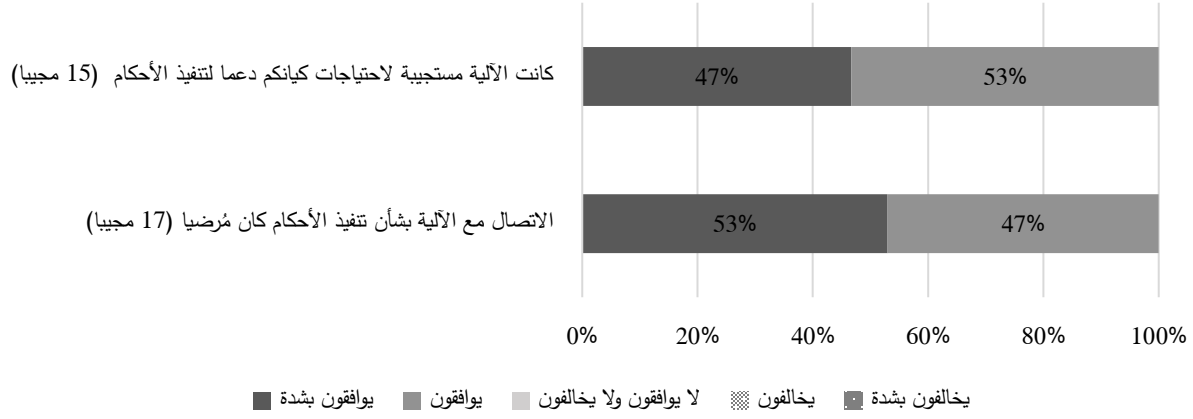

المصدر: الدراسة الاستقصائية للجهات المعنية من الأطراف الثالثة.

31 - وحققت الجهود التي بذلتها الآلية لتسوية حالة بعض الأشخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم نجاحا على المدى القصير وأسفرت عن نقلهم. وعقب إغلاق المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في 31 كانون الأول/ديسمبر 2015، ورثت عنها الآلية مسؤولية المساعدة في جهود نقل الأشخاص الذين أفرجت عنهم المحكمة وبرأت ساحتهم ممن لم يرغبوا في العودة إلى بلدانهم الأصلية لأسباب شتى. ففي عام 2021، كان تسعة أشخاص تحت رعاية الآلية يقيمون في منزل آمن في أروشا بعد تبرئتهم أو إطلاق سراحهم. وسُمح لهؤلاء الأفراد بالبقاء في جمهورية تنزانيا المتحدة مؤقتا إلى حين الترتيب لنقلهم إلى بلد آخر. وعلى هذا النحو، فإنه ليس لهم وضع هجرة معترف به رسميا، كما يفتقرون إلى وثائق السفر والقدرة على العمل والسفر، مما يؤثر سلبا على حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهم. وقد ظل واحد على الأقل من الأشخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم في هذا الوضع الملتبس منذ عام 2004. وجاء ذكر هذه الحالة في التقارير المتعددة التي قدمتها الآلية إلى مجلس الأمن وكذلك في قرار مجلس الأمن 2529 (2020) وقرارات المجلس السابقة.

32 - وكان قلم المحكمة قد حدد من قبل نهجا ثلاثي المحاور إزاء هذه المسألة يشتمل على ما يلي: (أ) مواصلة الجهود مع البلدان التي يعرب الأشخاص المبرَّئون والمفرَج عنهم عن تفضيلهم النقل إليها؛ (ب) مواصلة الجهود المبذولة مع البلدان الأخرى التي حددتها الآلية كبلدان محتملة للنقل؛ (ج) السعي إلى الإعادة إلى رواندا وفق شروط معينة. وبذل رئيس قلم المحكمة والرئيس جهودا مكثفة لزيادة الوعي بالمسألة وإشراك الدول الأعضاء على الصعيد الثنائي بشأن إمكانية إعادة توطين الأفراد المتضررين. وتُوِّجت الاستراتيجية الجديدة لرئيس القلم بتوقيع اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة النيجر في أواخر عام 2021 لنقل الأشخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم. وأعقب توقيعَ الاتفاق نقلُ ثمانية من الأشخاص التسعة المفرج عنهم أو المبرّئين في 6 كانون الأول/ديسمبر 2021 من أروشا. ويرد في الفقرة 35 أدناه بيان بأحدث المعلومات المستكملة المتصلة بهذا النقل.

الآلية ظلت تواجه صعوبات في تنفيذ الأحكام وفي نقل الأشخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم

33 - حالت الصعوبات التي تعترض التعاون مع الدول الأعضاء دون التنفيذ الفعال للأحكام الصادرة بحق بعض الأشخاص المدانين. وواجهت الآلية صعوبتين متصلتين تتعلقان بالتعاون مع الدول في تنفيذ الأحكام. وكانت الصعوبة الأولى هي إحجام الدول عن الموافقة على العمل كدول تنفيذ للأحكام. وأبرمت الآلية اتفاقات تنفيذ مع 22 دولة؛ غير أنه، كما هو مبين في الفقرة 30 أعلاه، لم تتول سوى 12 دولة تنفيذ الأحكام في نهاية فترة التقييم. وعلاوة على ذلك، يتفاوت ما يقع من عبء على الدول، ولا سيما في أفريقيا، التي تستضيف فيها بعض الدول عدة أشخاص مدانين. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كان شخصان مدانان محتجزين في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي في انتظار تعيين أول دولة تنفيذ للأحكام الصادرة في حقهما ونقلهما إليها.

34 - أما الصعوبة الثانية المتعلقة بتنفيذ الأحكام، فهي الإعادة المبكرة لبعض الأشخاص المدانين إلى الآلية من دول تنفيذ الأحكام. وتحدث هذه الحالات عندما لا تكن الأحكام الصادرة بحق هؤلاء الأفراد متوائمة مع القوانين الوطنية لدولة التنفيذ. وخلال فترة التقييم، أعيد أربعة أشخاص مدانين من الدولة التي كانوا يقضون فيها مدد عقوباتهم، لأنهم بلغوا الحد الأقصى المسموح به في القانون المحلي المعني بشأن المدة القصوى للعقوبة. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تم إيداع شخصين من هذا القبيل مؤقتا في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في انتظار تعيين دولة تنفيذ جديدة ونقلهما إليها فيما بعد. وأدت إعادتهم إلى عبء عمل إضافي للآلية في تيسير نقل هؤلاء الأفراد إلى وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز، كما تسببت في آثار تتعلق بتعيين وحدة الاحتجاز وقدرتها التشغيلية، فقد كانت تستخدم كسجن بحكم الواقع. وعلاوة على ذلك، ترتب على إعادة هؤلاء الأفراد إلى وحدة الاحتجاز آثار مالية على الآلية، مثل الحاجة إلى توفير الأغذية والأمن والخدمات الطبية، لا سيما في ضوء التقليص الجاري للآلية. وبالنظر إلى العدد الكبير من الأشخاص المدانين الخاضعين لمسؤولية الآلية وطول مدة بعض الأحكام الصادرة بحقهم، فقد كان من المتوقع أن تستمر هذه الصعوبة أو أن تتفاقم في المستقبل.

35 - وبالمثل، حالت الصعوبات المتعلقة بالتعاون مع الدول الأعضاء دون اضطلاع الآلية بمسؤولياتها تجاه الأشخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم في النيجر. وبشكل غير متوقع، في 27 كانون الأول/ديسمبر 2021، بعد ثلاثة أسابيع من نقل ثمانية أشخاص مبرَّئين ومفرَج عنهم إلى النيجر، أصدرت حكومة البلد أمرا يقضي بأن يُطرد خارج أراضيه الأشخاص الذين كانوا قد نقلوا إليه. وصودرت وثائق هوية الأفراد المتضررين وفُرضت عليهم فعليا الإقامة الجبرية. وتعاونت الآلية مع الحكومة ومحامي الأشخاص الذين تم نقلهم، وواصلت البحث عن حل قابل للتطبيق من خلال الاتصال المنتظم مع الجهات المعنية، مثل منسقة الأمم المتحدة المقيمة في النيجر، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والدول الثالثة التي يحتمل أن تكون آمنة وراغبة في إعادة نقلهم إليها، ولكن دون جدوى. وأشارت السلطات الرواندية التي أجريت مقابلات معها إلى أن هؤلاء الأشخاص أحرار في العودة والعيش في بلدهم الأصلي بأمان، كما فعل غيرهم. ومع ذلك، كان الأفراد مترددين في العودة. وعقب دعوى قضائية رفعها الأشخاص الذين تم نقلهم، قرر قاض منفرد أنه في هذه الحالة، التي يبدو فيها أن عملية النقل لم تتم وفقا للشروط الكاملة لاتفاق النقل، ولا سيما عندما لا يكون الأشخاص الذين تم نقلهم في وضع يسمح لهم بتحديد الفرص لإعالة أنفسهم، فإن واجب العناية الذي يقع على الآلية مستمر وينظر إليه على أنه يشمل المساعدة المالية. وبناء على ذلك، أوعز إلى قلم المحكمة بأن

يزود كل واحد منهم بمبلغ مستقطع إضافي كفالةً لاحترام حقوقهم الأساسية[18]. ومع ذلك، لم يتم بعد إيجاد حل طويل الأجل لهذا الوضع الذي طال أمده. واعتبر عدم وجود الآلية داخل البلد، والصعوبات التي تعترض إيجاد دولة ثالثة للنقل إليها، والعلاقة المحدودة مع حكومة النيجر، والتفاعل المحدود مع رواندا بشأن هذه المسألة، كلها عقبات أمام الآلية نحو الوفاء بمسؤولياتها في هذا الصدد. ومن المتوقع أن تستمر الصعوبات التي تعترض وفاء الآلية بواجب العناية الذي يقع على عاتقها تجاه الأشخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم، ما لم يتحسن التعاون مع الدول الأعضاء.

دال - الآلية عززت بفعالية الشراكات مع الجهات المعنية الخارجية؛ غير أن التعاون الداخلي فيما بين الأجهزة ظل متفاوتا

كانت هناك أمثلة إيجابية على قيام الآلية بالاستفادة من الشراكات مع الجهات المعنية الخارجية من أجل تعزيز الوصول والتأثير

36 - استخدمت الآلية بفعالية الشراكات مع كل من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لإنجاز أنشطتها المتبقية التي تنطوي على التعاون مع الدول الأعضاء. ويتضمن الشكل الثامن قائمة ببعض الشركاء الرئيسيين للآلية حسب المهمة.

الشكل الثامن

شركاء الآلية الرئيسيون

المساعدة المقدمة للولايات القضائية الوطنية

- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** - التعاون الإقليمي
- **المفوضية الأوروبية** - تمويل المشاريع
- **لجنة الحقوقيين الدولية، الفرع الكيني** - رصد القضايا المحالة إلى الولايات القضائية الوطنية
- **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** - التأكد من مآل الأشخاص المختفين

الإشراف على تنفيذ الأحكام

- **اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب** - زيارات التفتيش المستقلة
- **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** - زيارات التفتيش المستقلة
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** - دفع الأموال والدعم اللوجستي

نقل الأشخاص المبرّئين والمفرَج عنهم

- **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** - أنشطة تيسير وزيارات في النيجر

التوعية وتيسير الوصول إلى المعلومات من المحفوظات

- **مدينة سراييفو** - المركز الإعلامي المعني بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة
- **المفوضية الأوروبية** - تمويل المشاريع

(18) الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، قرار بشأن ملتمسات لإصدار أمر بتخصيص أموال للإعالة، القضية رقم MICT-22-124، صادر في 12 كانون الثاني/يناير 2023.

37 - ومن الأمثلة البارزة على ذلك مشروع "تعزيز المساءلة عن جرائم الحرب في غرب البلقان" الذي تموله المفوضية الأوروبية. وكان للمشروع عنصران متمايزان. وسعى العنصر الأول إلى تعزيز المقاضاة على جرائم الحرب على الصعيد الوطني من خلال مكتب المدعي العام[19]، الذي ركزت أنشطته على استكمال استجابته لطلبات المساعدة بتقديمه المساعدة المباشرة في القضايا، وإعداده وتسليمه ملفات بشأن قضايا جرائم الحرب المعقدة تتعلق بالجرائم والمشتبه فيهم في غرب البلقان (على النحو الذي ترد مناقشته في الفقرة 20 أعلاه)، واستحداثه برنامجا للتوجيه فيما بين الأقران من الآلية ومن المدعين العامين الوطنيين. أما العنصر الثاني فقد استفيد فيه من محفوظات الآلية وتوخى زيادة معرفة الجمهور وفهمه للوقائع المثبتة في قضايا المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية من خلال قلم المحكمة. ونُفذ هذا العنصر من خلال برنامج معلومات الآلية الخاص بالمجتمعات المحلية المتضررة، الذي يشمل ثلاث مجالات رئيسية للمشاركة (توعية الشباب من خلال تدريب معلمي المدارس الثانوية وإلقاء محاضرات جامعية عن طريق التداول بالفيديو؛ وحملات وسائل التواصل الاجتماعي والاتصال الإعلامي؛ ودعم الجهات المعنية المحلية)، علاوة على المركز الإعلامي المعني بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الموجود في سراييفو. ويرد أدناه موجز للنواتج الرئيسية لبرنامج معلومات الآلية:

(أ) منذ عام 2021، دورتان دراسيتان و 26 محاضرة لحوالي 400 من طلاب الدراسات العليا في القانون[20]؛

(ب) منذ عام 2019، أكثر من 200 مقطع فيديو قصير ومحتوى إعلامي آخر، وصلت إلى أكثر من 000 500 5 شخص (S/2023/881، الفقرة 124)؛

(ج) مشروع قاعدة بيانات محاكمات جرائم الحرب: أول قاعدة بيانات عالمية مصممة لاحتواء جميع أحكام المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف من جميع قضايا جرائم الحرب من جميع المحاكم الوطنية والدولية التي تفصل في هذه الجرائم[21].

38 - وقد نجح المركز الإعلامي في تيسير الوصول إلى المعلومات والمحتويات من محفوظات الآلية. ومنذ إنشاء المركز الإعلامي في سراييفو في عام 2018، قدمت الآلية نسخا مصدقة من جميع الأحكام المتاحة للجمهور والصادرة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، ومجموعة من المواد الإعلامية التي أنتجها سابقا برنامج التوعية الخاص بهذه الهيئة القضائية، وأكثر من 700 كتاب ومنشور ذات صلة. وقدم برنامج معلومات الآلية الخاص بالمجتمعات المحلية المتضررة الدعم للمركز بإتاحة التدريب فيما يتعلق بالبحث في مواد المحفوظات، والمساعدة في جهود جمع الأموال، والمساعدة في إقامة المعارض، وتنظيم مجموعة من المناسبات لفائدة الجمهور. وعلاوة على ذلك، سعت الآلية إلى تكرار هذا النموذج في دول متضررة أخرى، وبلغت المناقشات مرحلة متقدمة لإنشاء مراكز إعلامية مماثلة في بلدان أخرى في المنطقة.

39 - وكانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب شريكين أساسيين في تنفيذ الأحكام. وتعمل المنظمتان كلتاهما كهيئتيْ تفتيش مستقلتين ترصدان بانتظام ظروف الاحتجاز لضمان الامتثال للمعايير الدولية. ونظرت الآلية في توصيات هيئتيْ التفتيش هاتين وعالجتها، وذلك بالتنسيق مع

(19) الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، "War crimes accountability".

(20) Mechanism Information Programme for Affected Communities report, 30 October 2023.

(21) المرجع نفسه.

السلطات الوطنية. ووفقا لنتائج الدراسة الاستقصائية للجهات المعنية من الأطراف الثالثة، وافق 88 في المائة من المجيبين أو وافقوا بشدة على أن تعاون الآلية مع كيانات المجيبين قد أسهم في تنفيذ الأحكام وفقا للمعايير الدولية (انظر الشكل التاسع). واضطلعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضا بدور حاسم فيما يتعلق بالأشخاص الذين تم نقلهم إلى النيجر بعملها كجهة اتصال رئيسية نظيرة للآلية في الميدان وبزيارتها الأشخاص الذين تم نقلهم وتقديمها تقارير منتظمة إلى الآلية عن حالتهم. وبالإضافة إلى ذلك، غطت اللجنة الدولية للصليب الأحمر التكاليف الطبية للأشخاص الذين تم نقلهم لفترة من الزمن.

الشكل التاسع

آراء الجهات المعنية من الأطراف الثالثة بشأن تعاون الآلية فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام

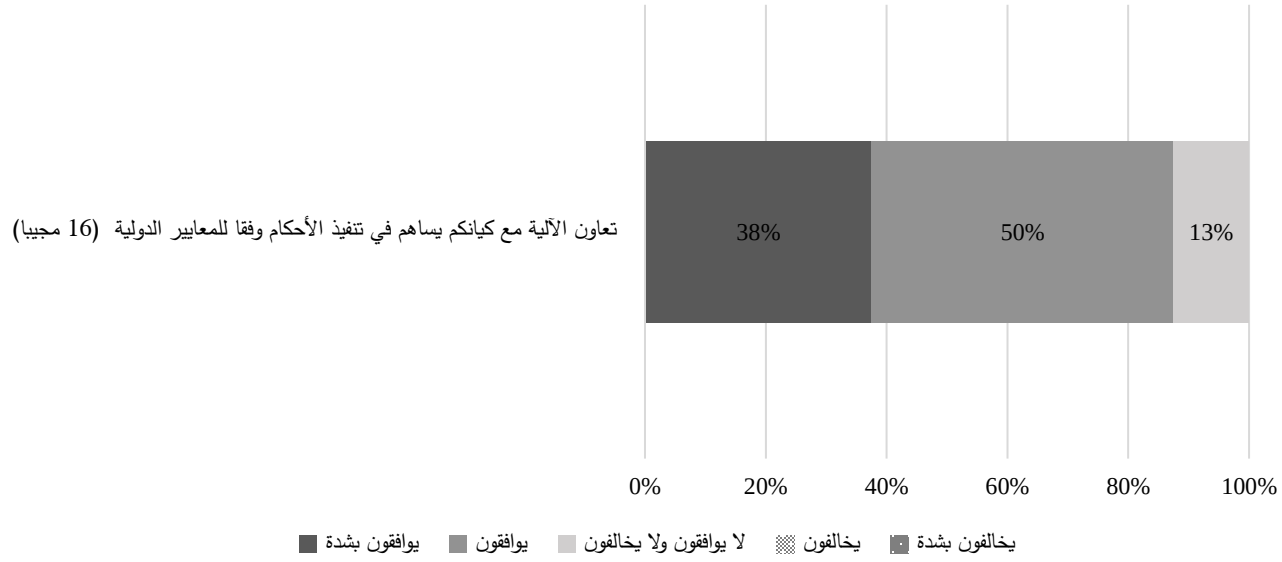

المصدر: الدراسة الاستقصائية للجهات المعنية من الأطراف الثالثة.

التعاون بين مختلف الأجهزة كان متفاوتا عبر المهام

40 - قدم موظفو الآلية تعليقات إيجابية بوجه عام بشأن التعاون الجاري فيما بين الأجهزة، مسلطين الضوء على بعض الأمثلة الجيدة على التعاون. وعلى وجه الخصوص، عمل قلم المحكمة ومكتب الرئيس جنبا إلى جنب لاستعراض وإقرار منتجات برنامج معلومات الآلية الخاص بالمجتمعات المحلية المتضررة، مع ضمان كون المعلومات الواردة في المنتجات تعكس النتائج القضائية ويمكن الإفصاح عنها، بما يسهم في تحسين نوعيتها. وعلاوة على ذلك، أقر الموظفون بأن التعاون بين قلم المحكمة ومكتب المدعي العام فيما يتعلق بأنشطة المساعدة يتم بشكل جيد. وتعاون الجهازان في الاستجابة للطلبات الواردة من الولايات القضائية الوطنية وإحالتها إلى الجهاز المعني داخل الآلية. وكثيرا ما تواصلت الهيئتان أيضا بشأن الشهود. ومن الأمثلة الأخرى على التنسيق الداخلي الفعال قلم المحكمة والدوائر، التي عملت بشكل وثيق في سياق الإجراءات القضائية، حيث نفذ قلم المحكمة بسلاسة الأوامر والقرارات القضائية فيما يتعلق بتدابير حماية الشهود والمواد المشمولة بالسرية. وعلاوة على ذلك، نجح قلم المحكمة والدوائر، خلال فترة التقييم، في

تصحيح أوجه عدم الاتساق بين الفرعين في عملية قيام قلم المحكمة بتزويد القضاة بالمعلومات ذات الصلة عند البت في طلبات تغيير تدابير الحماية.

41 - بيد أن بعض الموظفين أعربوا عن شعورهم بالإحباط إزاء المستوى المتدني عموما للاتساق الداخلي وإزاء مسائل التعاون، ولا سيما فيما يتعلق بنقل الأشخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم. وشارك كل من مكتب الرئيس وقلم المحكمة في نقل أولئك الأشخاص. وأشارت المراسلات الداخلية المستعرضة إلى وجود صعوبات في الاتفاق على الأدوار والمسؤوليات لهذه المهمة وإسنادها، وهي مهام لم ينص عليها نصا صريحا في النظام الأساسي للآلية أو في النظامين الأساسيين للمحكمتين. و تسكت القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للآلية والمحكمتين أيضا عن مسألة النقل. وعلى هذا النحو، فإن الأدوار والمسؤوليات الحالية للرئيس ورئيس القلم ومكتبيْ كل منهما قد تطورت عما كان يمارس في عهد المسؤولين الرئيسين السابقين ولكنها لم تتخذ طابعا رسميا، مما يترك مجالا لتعدد التفسيرات. وكشفت الحالة الصعبة التي نشأت فيما يتعلق بالأشخاص الذين تم نقلهم إلى النيجر، والتي تفاقمت بسبب الاضطرابات السياسية في ذلك البلد في عام 2023، عن فرصة لتحسين التنسيق بين الموظفين المعنيين في الجهازين.

خامسا - التوصيات

42 - بما أن الآلية تجد نفسها على وشك أن تصبح آلية لتصريف الأعمال المتبقية حقا، فإن شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية تقدم أربع توصيات هامة إلى الآلية لتحسين فائدتها في خدمة الدول الأعضاء والتصدي لما يعترضها حاليا من صعوبات في الاضطلاع بمهامها المتبقية، وقد قبلت الآلية تلك التوصيات جميعها.

التوصية 1 (انظر الفرع رابعا، النتيجة دال)

43 - استنادا إلى الجهود السابقة، ينبغي لرئيس القلم والرئيس أن يوضحا ويوثقا أدوار ومسؤوليات كل منهما فيما يتعلق بنقل الأشخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم لتبسيط العمل مع الجهات المعنية وتعزيز كفاءة ما يبذلانه من جهود بشأن هذه المسألة.

مؤشرا الإنجاز: وثائق تحدد أدوار ومسؤوليات المسؤولين الرئيسيين فيما يتعلق بمهمة النقل؛ ودليل على تعميم تلك الوثائق على الموظفين المعنيين لبناء فهم مشترك.

التوصية 2 (انظر الفرع الرابع، النتيجتان جيم ودال)

44 - ينبغي للآلية، وهي تنتقل لتصبح مؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية حقا، أن تمضي في تعزيز كيفية استفادتها من الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة لإيجاد حلول طويلة الأجل للصعوبات التي تعترضها فيما يتعلق بالتعاون مع الدول الأعضاء.

مؤشر الإنجاز: وضع الآلية خطة للدعوة لإشراك منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك الجهات الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان والجهات التي لها وجود قطري مثل المنسقين المقيمين.

التوصية 3 (انظر الفرع الرابع، النتيجة باء)

45 - في ظل موافقة الجمعية العامة على إغلاق المكتب الميداني في كيغالي، استخدام الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستمدة من إغلاق المكتب الميداني في سراييفو، في مجالات تشمل الإغلاق الوشيك للمكتب الميداني في كيغالي. وينبغي أن يشمل ذلك ما يلي:

(أ) مواصلة تطوير التخطيط لإغلاق المكتب الميداني في كيغالي بما يشمل استراتيجية واضحة للاتصال والتشاور مع الجهات المعنية في رواندا؛

(ب) استحداث عمليات بديلة للمهام التي كانت تضطلع بها المكاتب الميدانية من قبل للتخفيف من حالات الإرباك في تقديم الخدمات، بما يشمل معالجة مسألة تقديم الدعم المناسب للشهود والضحايا في رواندا.

مؤشرا الإنجاز: وضع خطط إغلاق المكتب الميداني في كيغالي؛ وإعداد وثائق عن العمليات البديلة للمهام التي يضطلع بها المكتبان الميدانيان في سراييفو وكيغالي، بما في ذلك تدابير التخفيف.

التوصية 4 (انظر الفرع الرابع، النتيجة باء)

46 - ينبغي لأجهزة الآلية، وهي تنتقل إلى مرحلتها التالية، أن تتخذ خطوات لتعزيز التوجه المراعي لاحتياجات العملاء، بما يشمل ما يلي:

(أ) مواصلة تحسين الإحصاءات التي تجمعها بشأن مختلف أنواع المساعدة المقدمة إلى الولايات القضائية الوطنية وغيرها من الجهات؛

(ب) التماس التعليقات بانتظام من مقدمي طلبات المساعدة، بوسائل منها الدراسات الاستقصائية؛

(ج) التماس التعليقات بشكل منهجي من المستفيدين من أنشطة بناء القدرات، بوسائل منها الدراسات الاستقصائية.

مؤشرا الإنجاز: أدلة على الإحصاءات المستكملة التي تم جمعها؛ ودليل على الدراسات الاستقصائية المنفذة التي تستهدف مستخدمي الخدمات.

المرفق[22]

التعليقات الواردة من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

1 - تعرب الآلية الدولية لتصـــريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين عن امتنانها للنهج التعاوني الذي تتبعه شـــعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في كل مراحل تقييمها لأســـاليب الآلية وعملها. وتقدر الآلية تعاون فريق التقييم ودعمه، في حين أن ملاحظاته الهامة والذكية فيما يتعلق بعمليات الآلية تساعد في تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في الوفاء بولايتها.

2 - وعلاوة على ذلك، تعرب الآلية عن ســـرورها للنتيجة الإجمالية للتقييم، الذي يقيّم أهمية الأنشـــطة المتبقية للآلية وفعاليتها واتساقها. وجدير بالذكر أن تقرير التقييم يعترف بالمساعدة القوية التي تقدمها الآلية إلى الولايات القضـــائية الوطنية، إلى جانب الاســـتفادة الفعالة من التعاون مع الدول الأعضـــاء والمنظمات الدولية فيما يتعلق بمهامها المتبقية. وفي الوقت نفسه، قدم فريق التقييم أربع توصيات هامة إلى الآلية.

التوصية 1

3 - تحث التوصية 1 رئيس القلم والرئيس على أن يقوما، استنادا إلى الجهود السابقة، بتوضيح وتوثيق أدوار ومسـؤوليات كل منهما فيما يتعلق بنقل الأشـخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم لتبسـيط العمل مع الجهات المعنية وتعزيز كفاءة ما يبذلانه من جهود بشأن هذه المسألة.

4 - وتسـلّم الآلية بأن الممارسـات المتعلقة بمسـألة نقل الأشـخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم قد تطورت بمرور الوقت وأن التذكير بتوزيع المسؤوليات قد يعزز الوضوح بالنسبة للمشاركين في إيجاد حل دائم للمسألة.

5 - وتقبل الآلية هذه التوصـــية، وســـيتخذ الرئيس ورئيس القلم خطوات لتوثيق الأدوار والمســـؤوليات المحددة لكل منهما فيما يتعلق بحالة الأشخاص الذين تم نقلهم.

التوصية 2

6 - تشير التوصية 2 أنه ينبغي للآلية، وهي تنتقل لتصبح مؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية حقا، أن تواصل الاستفادة من الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة واستكشافها لإيجاد حلول طويلة الأجل للصعوبات التي تعترضها فيما يتعلق بالتعاون مع الدول الأعضاء.

7 - وترحب الآلية بتركيز مكتب خدمات الرقابة الداخلية على تحسين تعاون الدول الأعضاء مع الآلية. وبالنظر إلى أن الصـعوبات المحددة تتعلق بتنفيذ الأحكام ونقل الأشـخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم، سيشـترك الرئيس ورئيس القلم في وضـع خطة لحشـد دعم أوسـع نطاقا لإيجاد حل للصـعوبات التي تواجهها الآلية في هذين المجالين. غير أن الآلية تلاحظ أنه في حين أن التوعية والشـــراكة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى يمكن أن تزيد الوعي بهذه الصعوبات، فإن الحل المُرضي للمسائل سيعتمد حصرا على تعاون الدول الأعضاء.

(22) يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا المرفق النص الكامل للتعليقات الواردة من الآلية الدولية لتصـــريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وقد أرســيت هذه الممارســة وفقا لقرار الجمعية العامة 263/64، في أعقاب التوصــية الصــادرة عن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

8 - وتقبل الآلية هذه التوصية وستضع خطة دعم لإشراك منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك الجهات الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان والجهات التي لها وجود قطري مثل المنسقين المقيمين، فيما يتعلق بتحسين تعاون الدول الأعضاء مع الآلية في تنفيذ الأحكام ونقل الأشخاص المبرَّئين والمفرَج عنهم.

التوصية 3

9 - تحث التوصية 3 الآلية على استخدام الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستمدة من إغلاق المكتب الميداني في سراييفو في عام 2023 عند إغلاق المكتب الميداني في كيغالي في عام 2024.

10 - وتدرك الآلية أن إغلاق المكاتب الميدانية يمكن أن يؤثر على أصحاب المصلحة ويثير شواغل بشأن وقف تقديم الخدمات ذات الصلة. ويعمل رئيس القلم بنشاط على وضع خطط للإغلاق، بالتنسيق مع المدعي العام على وجه الخصوص، ومع المراعاة الواجبة للشواغل التي أعربت عنها السلطات الرواندية ورابطات الضحايا. وبطبيعة الحال، تسترشد هذه العملية بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستمدة من إغلاق المكاتب الميدانية السابقة.

11 - وتقبل الآلية هذه التوصية، وسيقوم رئيس القلم بوضع وتنفيذ خطط الإغلاق ذات الصلة التي تأخذ في الاعتبار توفير الخدمات البديلة، عند الاقتضاء.

التوصية 4

12 - تقترح التوصية 4 أن تتخذ أجهزة الآلية، وهي تنتقل إلى مرحلتها التالية، خطوات للمضي في اعتماد توجه مراع لاحتياجات العملاء، بوسائل تشمل مواصلة تحسين الإحصاءات التي تجمعها بشأن مختلف أنواع المساعدة المقدمة إلى الولايات القضائية الوطنية وغيرها من الجهات؛ والتماس التعليقات بانتظام من مقدمي طلبات المساعدة، بوسائل منها الدراسات الاستقصائية؛ والتماس التعليقات بشكل منهجي من المستفيدين من أنشطة بناء القدرات، بوسائل منها الدراسات الاستقصائية.

13 - وتدرك الآلية أن تقديم المساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية ستزداد أهميته خلال هذه المرحلة من عمر الآلية. وفي حين أنه لن يكون من المناسب أن تلتمس الدوائر، بوصفها الجهاز القضائي، التعليق فيما يتصل بالقرارات القضائية، فإن الجهازين الآخرين سيتخذان الإجراءات الموصى بها فيما يتعلق بتحسين التوجه المراعي لاحتياجات العملاء. غير أن الدوائر ستتخذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بحلقات العمل والدورات التدريبية. وفيما يتعلق بالإحصاءات، ستواصل جميع الأجهزة تحسين إحصاءاتها في هذا المجال.

14 - وتقبل الآلية هذه التوصية.

توصيتان معلقتان من التقييمات السابقة التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية

15 - لا تزال هناك توصيتان من التقييمات السابقة التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عامي 2018 و 2020 معلقتين. والآلية في المراحل النهائية من تقديم الوثائق إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية سعيا إلى إقفال هاتين التوصيتين بشكل رسمي. وتأمل الآلية أن يعترف مكتب خدمات الرقابة الداخلية بجهودها في هذا الصدد حتى يمكن اعتبار أن هذه التوصيات التي طال أمدها قد تم الوفاء بها في الوقت المناسب لإجراء الاستعراض الخامس لمجلس الأمن للتقدم المحرز في عمل الآلية في حزيران/يونيه 2024.